



الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION

قواعد تصديق الوثائق

الإصدار: الثاني

صفر ١٤٤٦ هـ - أغسطس ٢٠٢٤ م

المحتويات

3	المادة الأولى: أهداف القواعد
3	المادة الثانية: مفهوم التصديق
4	المادة الثالثة: المتطلبات و الاشتراطات
5	المادة الرابعة: صلاحية ومسؤولية تنفيذ أحكام القواعد
5	المادة الخامسة: النفاذ

المادة الأولى: أهداف القواعد

تهدف هذه القواعد إلى تنظيم أحكام التصديق على الوثائق المراد المصادقة عليها من قبل الهيئة السعودية للمحاميين.

المادة الثانية: مفهوم التصديق

- 1- التصديق على الوثائق هو إجراء إداري يراد به الإقرار بصحة توقيع شخص طبيعي على محرر مهور به، دون أدنى مسؤولية عن محتوى المحرر، ويشمل ذلك التصديق العادي والإلكتروني.
- 2- لا يضيف التصديق المشروعية على الوثيقة الباطلة، ولا على أي تعديل غير قانوني في الوثيقة، ولا يعفي المتسبب في شيء من ذلك من المساءلة.

المادة الثالثة: المتطلبات و الاشتراطات

يشترط للمصادقة على الوثائق التقيد بالمتطلبات والاشتراطات الآتية:

١. أن يكون التوقيع حيا فلا يصادق على صورة ضوئية للتوقيع مالم تكن مقدمة من خلال المنصة الإلكترونية.
٢. أن يكون مقدم المستندات المطلوب تصديقها صاحب العلاقة مباشرة أو من لديه وكالة أو تفويض من صاحب العلاقة، ويشترط لاستكمال الخدمة أن يتم إحضار أصل الهوية الوطنية/هوية مقيم سارية، أو عبر تطبيق توكلنا، وإحضار صورة الوكالة أو التفويض، ويمكن التأكد من الوكالة عبر منصة ناجز.
٣. أن تكون الوثيقة الممهورة بالتوقيع المطلوب التصديق عليها حديثة الإصدار بما لا يتجاوز (٣) أشهر من تاريخ إصدارها.
٤. أن تكون الوثيقة الممهورة بالتوقيع المطلوب التصديق عليها على مطبوعات المنشأة القانونية.
٥. أن يكون لدى الشخص الطبيعي المراد التصديق على توقيعه، نموذج لتوقيعه الشخصي مقيد ومعتمد لدى الهيئة السعودية للمحاميين.
٦. سداد رسوم الخدمة من خلال التسديد الإلكتروني عبر نظام سداد للمدفوعات أو عبر القنوات التي تتيحها الهيئة السعودية للمحاميين للسداد.
٧. الموافقة (إقرار) على شروط وأحكام الخدمة. (أقر بأن جميع المعلومات الواردة أعلاه صحيحة ومطابقة لواقع الحال، وأتحمل المسؤولية الكاملة عن عدم صحة هذه المعلومات، كما أقر بالاطلاع على الأنظمة واللوائح والتعليمات، ولا يوجد في الوثيقة ما يخالف ذلك، واتحمل كامل المسؤولية عن مدى نظامية محتوى الوثيقة وشرعيته، وكافة الآثار المترتبة على عدم صحة المحتوى. وبناءً عليه؛ أفوض "الهيئة السعودية للمحاميين" بالمصادقة على صحة التوقيع دون أن تتحمل أية مسؤولية تجاه أي طرف أو جهة على مصادقتها على التوقيع).

المادة الرابعة: صلاحية ومسؤولية تنفيذ أحكام القواعد

تتولى الأمانة العامة تطبيق هذه القواعد، وفي سبيل ذلك لها الصلاحيات التالية:

١. إقرار أنواع الوثائق التي تصادق عليها الهيئة السعودية للمحامين.
٢. إقرار الإجراءات والنماذج اللازمة للالتزام بأحكام هذه القواعد.
٣. اقتراح المتطلبات والاشتراطات اللازمة للمصادقة على الوثائق.
٤. إقرار المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ خدمة تصديق الوثائق.
٥. اقتراح رسوم التصديق واعتمادها من قبل الجمعية العمومية.
٦. الاحتفاظ بنسخة من الوثيقة المصادق عليها لمدة سنة من تاريخ التصديق.

المادة الخامسة : النفاذ

تكون هذه اللائحة نافذة من تاريخ إقرارها من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.



الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION



@Saudi_SBA